السجل الأسود للعاملين في السوق السوداء!

شركة تضارب في البورصة في دمشق وشبكة تتلاعب بسعر الصرف في حلب ومجموعات واتس آب للدولار

عثمان: احتال على المواطنين وأقنعهم بفتح حسابات لدى البورصة ونصب على أحدهم بمبلغ ٤٠٦ آلاف دولار

| محمد راكان مصطفى

كشف رئيس قسم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في إدارة الأمن الجنائي الرائد سعد عثمان عن القبض على (ع، د) المطلوب بجرم المضاربة في البورصة من دون ترخيص، إضافة إلى جرم النصب والاحتيال لمبالغ بالعملة الصعبة لمبلغ ٤٠٦ آلاف دولار أميركي.

وأكد عثمان في حديثه للزميلة «الاقتصادية» اعتراف المذكور بقيامه بمزاولة مهنة المضاربة بالبورصات من دون ترخيص وتداول العملات العربية والأجنبية فيها بالاشتراك مع شخص أردني وقيامه بإنشاء شركة معدة لذلك في محلة المزة فيلات شرقية باسم «فوريكس إيج انفيسيت» التي ترتبط بسوق الأوراق المالية العربية البريطانية وإحدى الشركات في لبنان بعد قيامه بشراء برنامج نظام تشغيل البورصات بمبلغ مئة ألف دولار أميركي.

كما اعترف بقيامه بالنصب والاحتيال على المواطنين من خلال إقناعهم بفتح حسابات لديه بالبورصة يتولى إدارتها بنفسه، وذلك من خلال اعتماده نظام الربح من خسارة الزبائن بعد أن يقوم بإلغاء تثبيت عمليات شراء الأسهم في حال هبوط أسعارها عالمياً، من دون معرفة الزبون صاحب الحساب، ويخبر الزبون بأنه خسر كامل المبلغ لكونه قد تم تثبيت عملية الشراء بكامل المبلغ من دون معرفته بعملية إلغاء التثبيت.

وأشار عثمان إلى اعتراف المقبوض عليه بقيامه بالاشتراك مع أحد الأردنيين بالنصب والاحتيال على أحد الأشخاص، الذي تقدم بادعاء بحقهما بالطريقة نفسها بعد أن قاموا بإقناعه بفتح حساب له في البورصة عن طريقهم لأنه ممتلئ مادياً ويمكن أخذ مبالغ مالية منه بالمغافلة بحجة تحقيق أرباح مالية كبيرة، وبالفعل قاموا بشراء خمس سيارات منه على عدة دفعات من دون دفع ثمنها له على أن يقوموا بفتح حسابات له بثمنها.

شركات بورصة في دمشق

وبيّن رئيس قسم مكافحة غسيل الأموال أن المتهم اعترف بقيامه بالتعامل مع عدد من الشركات المعدة للعمل للمضاربة بالبورصة في أحياء دمشق من دون ترخيص والنصب والاحتيال على المواطنين في البلاد.

مضيفاً: كما اعترف بقيامه بمنح وكالتين باسم شركته من أجل المضاربة بالبورصة في تركيا مقابل مبلغ ١٥٠٠ دولار أميركي شهرياً.

وشدد عثمان على ضرورة انتباه المواطنين من عمليات النصب التي تتم تحت غطاء المضاربة بالبورصة عبر إغرائهم بأرباح يتم منحها لهم بالفترة الأولى لطمأنتهم من أموالهم نفسها، مشيراً إلى عزوف كثير من المواطنين عن التقدم بشكوى خشية من محاسبتهم لقيامهم بالمضاربة بالبورصة ولقيامهم بأعمال مخالفة للقانون، مؤكداً أن من يتقدم بشكوى يتم تخفيف العقوبة عنه وأحياناً يعتبر شاهداً ويعفى من العقوبة كاملة.

شبكة تتلاعب بسعر الصرف في حلب

وفي سياق متصل قال عثمان: في إطار الجهود التي تبذلها الوزارة وتنفيذاً لتوجيهات وزير الداخلية لمكافحة الجرائم بشتى أنواعها، وخاصة التي تمس بالأمن الاقتصادي للبلاد، تمكن قسم مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من إلقاء القبض على معظم أفراد شبكة تتلاعب في سعر صرف العملات وعددهم ثمانية لقيامهم بجرم مزاولة مهنة تحويل الأموال بطريقة غير مشروعة وتصريف العملات من دون ترخيص.

وأوضح عثمان أن قيمة المبالغ التي قاموا بتحويلها تجاوزت مبلغ ٥٠ مليون ليرة سورية، كما اعترف أحدهم بنقل حوالة مالية قيمتها ١٢٠ مليون ليرة عن طريق شخص متوارٍ.

تهريب ٤,٤ كغ ذهباً إلى الإمارات

وكشفت التحقيقات عن قيام أحد المقبوض عليهم بقيامه بتهريب أربعة كيلو غرامات وأربعمئة غرام من الذهب إلى مصر والإمارات عن طريق أحد الأشخاص من أهالي حلب وتم إيداعها بخزنة أحد البنوك في الإمارات لمدة سبع سنوات ومن ثم باع كيلوين وأربعمئة غرام في الإمارات بمبلغ ٧٩ ألف دولار أميركي واستلمها على شكل مصاغ ذهبي من وكيل في حلب قبل إلقاء القبض عليه بحوالي شهر.

الجرائم المعلوماتية

وأشارت التحقيقات إلى إرسال الأجهزة الخليوية العائدة للمقبوض عليهم إلى فرع مكافحة جرائم المعلوماتية في إدارة الأمن الجنائي ليتم استرداد المحذوفات، ليأتي تقرير الخبرة للأجهزة الخليوية ليشعر بقيام المقبوض عليهم بمزاولة مهنة تحويل الأموال وتصريف العملات، كما يشعر بوجود عدة مجموعات على برنامج التواصل الاجتماعي الواتس آب مخصصة للتداول لسعر صرف العملات حسب السوق السوداء في كل مناطق القطر، وتضم كل واحدة منها نحو ٢٥٠ عضواً من خارج وداخل القطر معظمهم يقيم في المناطق الخاضعة لسيطرة المجموعات الإرهابية المسلحة، وتتم إدارتها من أشخاص مقيمين خارج القطر يقومون بالتلاعب بأسعار صرف العملات وخفض ورفع سعر صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية في السوق السوداء حسب توجيهات خارجية.

الـ«GPS» للسرافيس وليس للتكاسي

ميهوب لـ«الوطن»: جهاز لمراقبة خطوط النقل ولا تجديد لموافقات السرافيس لنقل الموظفين

| راما محمد

نفى عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل والمواصلات في محافظة دمشق باسل ميهوب ما تم تداوله عبر صفحات التواصل الاجتماعي عن تركيب جهاز GPS لسيارات الأجرة، بغية التأكد من التزام السائقين بتسعيرة العداد وعدم استغلال المواطن، مؤكداً أن مراقبة التزام سيارات الأجرة لا يكون إلا من خلال فرع شرطة المرور ومديريات التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وكشف ميهوب لـ«الوطن» عن طرح فكرة تركيب جهاز GPS في السرافيس؛ لمراقبة خطوط النقل ونتيجة ورود شكاوى عدة من المواطنين بعدم وصول بعض السرافيس حتى نهاية الخط أو رفض بعضها الآخر العمل على الخط، مشيراً إلى أن طرح الفكرة جاء لضبط عمل السرافيس إلى جانب تفعيل عمل مراقبي الخطوط.

ولفت إلى أن تركيب الجهاز يحتاج إلى الدراسة وطرح عروض للأسعار إضافة إلى التعاون مع مديرية المعلوماتية وضرورة توفير قاعدة بيانات من مديرية النقل وفرع المرور، ومعرفة العدد الفعلي للسرافيس العاملة وعدد من خرج منها عن الخدمة، منوهاً بوجود محاولة لمعرفة تلك الإحصائيات من خلال كل من مديرية النقل وفرع المرور.

ولفت ميهوب إلى وجود توجيه من رئاسة مجلس الوزراء لكل من وزارة الإدارة المحلية ووزارة الداخلية ووزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بضبط حالات مخالفات سيارات الأجرة، خاصة من يتقاضى من السائقين زيادة على تسعيرة العداد، إلى جانب فرض حماية المستهلك مؤخراً لغرامة ٢٥ ألف ليرة على كل من لا يلتزم بتشغيل العداد.

وفي سياق آخر، بيّن ميهوب أن البديل بالنسبة لشركات القطاع العام أو الخاص والمدارس الخاصة، بعد إصدار قرار بعدم منح موافقات للسرافيس لنقل الطلاب والموظفين، هو اللجوء إلى شركات الاستثمار الخاصة للحصول على سيارات نقل، إلى جانب أن ترخيص المدارس الخاصة يتضمن السماح لها باستيراد باصات ٢٤ راكباً أو سرافيس لنقل الطلاب، معيداً السبب في وجود بعض السرافيس التي لازالت تمارس عملها بنقل الموظفين إلى كون بعض السائقين حصلوا على موافقات النقل من الشهر السابع في العام الماضي على سبيل المثال، إلا أن الموافقة تحتاج للتجديد كل عام، مؤكداً بأنه وعند طلب التجديد سترفض المحافظة ذلك.

واعتبر أن عمل السرافيس بنقل موظفي شركة ما يكون أوفر بالنسبة للسائق؛ كونه ينقل الموظفين من الساعة ٦ والنصف صباحاً ومن ثم الانتظار حتى انتهاء الدوام الرسمي لإعادتهم إلى منازلهم، وبالتالي التخفيف من استهلاك الوقود والزيوت، لكنه بالمقابل سيسبب نقصاً على خطوط النقل، مؤكداً أن السرافيس موجودة لخدمة المواطنين وستبقى كذلك.

وذكر ميهوب أنه وفي أحد اجتماعات اللجنة المشتركة لنقل الركاب تقدمت إحدى المدارس الخاصة بطلب ٢٥ سرفيسا لتخديم ونقل طلاب المدرسة، إلا أن الطلب جاء مع عدم الموافقة، مشيراً إلى أن عدد السرافيس العاملة ضمن مدينة دمشق وبحسب إحصائية مديرية النقل هي ٣٣٠٠ سرفيس تعمل على خطوط مدينة دمشق لنقل المواطنين، من أصل ٥١٠٠ مرخص كسرفيس عمومي.

مواطنون يشكون «تسيّب» وسائل النقل في اللاذقية

رئيس فرع المرور لـ«الوطن»: ٤٠ مخالفة مرورية في ٣ أيام

| اللاذقية– عبير سمير محمود

تتواصل شكاوى المواطنين في اللاذقية بخصوص وسائل النقل من سرافيس وسيارات أجرة، في ظل عدم تغطية باصات النقل الداخلي كافة للخطوط المحيطة بالمدينة، مطالبين بضرورة ضبط عمل هذه الوسائل للحد من أزمة المواصلات عموماً.

ولفتت إسراء خلال حديثها لـ«الوطن» وهي تنتظر سرفيس «اللاذقية– المشيرفة» عند أحد المواقف، إلى أن المواطن في اللاذقية باتت أقصى أحلامه أن يستطيع الركوب في السرفيس وحجز مقعد خاص به، معتبرة أن كرامة المواطن باتت «مشلوحة» عند مواقف السرافيس ورهن رحمة السائقين، بحسب قولها.

من جانبها، قالت أحلام: إن سرافيس خط «شهداء– بسنادا» تكاد تنقرض، مبينة أن عدداً منها لا يلتزم بالخط ويعمل على خط «شهداء– ضاحية الإسكان» دون حسيب ولا رقيب، على حين إن من يعمل فعلياً على الخط وعددهم لا يتجاوز ٣ سرافيس، يجبرون الركاب على النزول عند مفرق حي بسنادا أو عند الدوار في منتصف طريق الحي العام، بحجة أن مخصصات الوقود لا تسمح بالوصول لنهاية الخط، متسائلة: «كيف يستطيع سائق إجبار ٢٢ راكباً على النزول أينما يشأ على حين إن الجهات المعنية لا تستطيع إلزام هؤلاء بعدم التلاعب بكرامة المواطن وبشكل علني إذ يقول عدد من السائقين: «اشتكوا لنشوف شو رح يطلع معكم».

ولا يختلف حال ركاب سيارات الأجرة عن ركاب السرافيس، كما يقول إبراهيم، إذ إن المساومة على تعرفة الأجرة تجبرنا على الانتظار لأوقات طويلة حتى نحظى بـ«ابن الحلال» الذي لا يطلب سوى ضعف الأجرة بدل الضعف ونصف الضعف، مبيناً أن أجور التاكسي تحلق يوماً بعد آخر في ظل عدم تشغيل العدادات وغياب الرقابة المرورية عنها، بحسب ما ذكر.

وبالعودة إلى مدير فرع المرور في اللاذقية، العقيد لبيب يوسف، أكد لـ«الوطن»، العمل على مراقبة ومتابعة عمل السرافيس وسيارات الأجرة، لافتاً إلى تسجيل ٤٠ ضبط توقيف لتقاضي أجور زائدة خلال الأيام الثلاثة الأخيرة.

وأضاف يوسف: إنه تم تسجيل ١٥٥ ضبطاً مرورياً منذ بداية العام الجاري وحتى شهر نيسان، مبيناً أن تنظيم الضبوط جاء بحق سيارات أجرة وسرافيس لتغيير الخط وتقاضي أجور زائدة على التعرفة المحددة.

وأوضح مدير فرع المرور أن مخالفة عدم تشغيل العداد تتضمن وفق قانون السير، توقيف السائق وحجز السيارة وتقديم السائق إلى القضاء، مع حسم ٨ نقاط وغرامة مالية قيمتها ١٥ ألف ليرة، منوهاً بأن هناك غرامة تموينية قيمتها ٢٥ ألف ليرة لذات المخالفة.

وأكد يوسف العمل على تشديد مراقبة عمل سيارات الأجرة خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى متابعة عمل السرافيس عبر دوريات مرورية مختصة ومحاسبة المخالفين بحسب قانون ضبط السير.

ولفت مدير مرور اللاذقية إلى تعديل قانون المخالفة في تغيير الخط وتقاضي أجور زائدة، حيث كانت تقضي وفق قرار المكتب التنفيذي بحجز السيارة لمدة ٧ أيام، وحالياً تم تعديلها لتكون قابلة للاستبدال بغرامة مالية مقدارها ٥ آلاف ليرة سوريّة عن كل يوم حجز، أي ٣٥ ألف ليرة في حال استبدال مخالفة قرار الحجز.

وفي السياق، كشف يوسف عن إحصائية قام بها الفرع بالتعاون مع مديرية النقل، تكشف عن تسيب «عدم وصول» ٢٧٠ رقماً على خطوط السرافيس، مبيناً أن هذه السرافيس متفلّتة ولا تعمل على الخط المسجلة عليه في فرع المرور.

وأضاف يوسف: إنه سيتم رفع الأرقام إلى لجنة مختصة لتتم معاقبة كل سرفيس متسرب ولا يعمل على خطه المحدد، بمنع تزويده من مادة الوقود، مشدداً على العمل لضبط عمل سيارات الأجرة والسرافيس بحيث يلتزم كل منها بخطه مع الالتزام بتشغيل العداد لسيارات الأجرة.

مدير كهرباء ريف دمشق يؤكد:

هناك من يبيع «الأمبيرات» ولدينا نقص في العدادات وشركات القطاع العام لم تدفع فواتير بقيمة ٣٦ مليار ل.س

| جلنار العلي

كشف مدير الشركة العامة لكهرباء ريف دمشق خلدون حدى أن قيمة ديون الشركة على القطاع العام بلغت ٣٦ مليار ليرة، من بينهم ١٣ مليار ليرة مترتبة على وزارة الموارد المائية فقط، لافتاً إلى أن نسبة تحصيل الفواتير من القطاع العام قليلة لعدم تمكن الشركة من تطبيق نظام الاستثمار على الجهات العامة كون ظروفها تمنعها من التسديد، مشيراً إلى أن الشركة قامت بجرد جميع المبالغ ورفعت كتاباً بقيمها إلى وزارة الكهرباء ليتم معالجتها على مستوى الوزارات.

وبيّن حدى في تصريح خاص لـ«الوطن» أن نسبة تحصيل الفواتير من القطاع الخاص في الربع الأول من عام ٢٠١٩ كانت مقبولة وقد بلغت ٨٠ بالمئة للدورات القديمة، نظراً إلى تطبيق نظام الاستثمار عليه حيث يتم قطع الكهرباء في حال لم تدفع الجهة الفواتير المترتبة عليها لمدة ٦ أشهر، مشيراً إلى أن الدورة الثانية من عام ٢٠١٩ نسبة تحصيلها أقل لأنها تزامنت مع الأعطال في أول شهر أيار.

وأشار حدى إلى وجود نقص كبير في عدادات الكهرباء، لافتاً إلى أنه في الربع الأول من عام ٢٠١٩ تم تركيب ٥٤٣٩ عداداً، واستبدال ٤٩٨٦ عداداً، كاشفاً عن عدد المشتركين الإجمالي في عدادات الكهرباء في الربع الأول من عام ٢٠١٩ والذي بلغ مليوناً و٨٠ ألف مشترك في ريف دمشق، منوهاً بأنه سيتم إعادة العدادات بشكل مجاني إلى المناطق المتضررة.

ولفت حدى إلى حرص وزارة الكهرباء على إقامة حملات دائمة لضبط سرقات الكهرباء والاستجرار غير المشروع، كاشفاً عن تنظيم ٢٥٧٣ ضبطاً في الربع الأول من عام ٢٠١٩، مشيراً إلى وجود لجان مشكلة لقياس الطاقة الضائعة والغرامات المترتبة عليها، منوهاً بقيام الشركة بإجراءات أخرى للحد من هذا الاستجرار كإخراج العدادات إلى خارج العقار ليصار للمؤشر أن يأخذ التأشيرة بسهولة دون التهرب من قبل المواطنين، وكي يصعب الاستجرار غير المشروع عليهم، ولتسهيل الكشف في حال كان العداد في الخارج.

وأشار حدى إلى قيام الشركة بتشجيع المواطنين على شراء قواطع ٦ أمبير على حسابهم الشخصي، في المناطق التي كان استجرار الكهرباء فيها مجانياً كدوما مثلاً ما يتيح للمحولة التوزيع لعدد كبير من المشتركين، وذلك لتخفيف الأعطال، لافتاً إلى قيام بعض المواطنين في بعض التجمعات الصغيرة التي لم تصلها الكهرباء إلى الآن بتوليد الكهرباء بشكل شخصي من خلال مولدات كبيرة يمتلكونها، وبيع أمبيرات إلى مواطنين آخرين، وقد يصل سعر الكيلو من الكهرباء إلى ٤٠٠ ليرة.

وفي سياق متصل أشار حدى إلى أن حجم الأضرار كبير جداً في ريف دمشق، حيث بلغ في الغوطة فقط نحو ١٥٧ مليار ليرة، وفي الزبداني ٤,٩ مليارات ليرة، إضافة إلى أضرار أخرى في ببيلا وحرستا وعربين وبيت سحم وسيدي مقداد ودوما والتي كانت تحتوي على ٢٢٥ مركز تحويل، أما الآن فهي تحتوي على ١٢ مركزاً فقط، لافتاً إلى أن حجم العمل أكبر بكثير من الاعتمادات المخصصة من الحكومة والتي بلغت في عام ٢٠١٨ نحو ملياري ليرة فقط، مشيراً إلى أنه في عام ٢٠١٩ لم يتم تحديد أي اعتمادات إلى الآن، مضيفاً: إن إعادة المنظومة الكهربائية كما كانت عليه تحتاج إلى فترة طويلة في ظل الإمكانات المتاحة.

ولفت حدى إلى وجود نقص كبير في العمال في بعض المناطق ما جعل الكثير من العمال التابعين للقطاع الخاص يستغلون ذلك ليقوموا بابتزاز المواطنين عند إصلاح الأعطال أو عند تركيب القواطع وتقاضي أجور قد تكون مرتفعة لقاء ذلك، معترفاً بأن ذلك تقصير من الشركة لعدم امتلاكها لعمال يقومون بتلك الأعمال، منوهاً بوجود خطة لتوظيف إناث للقيام بالأعمال الفنية كحساب التأشيرات على العدادات أو قياس التوترات العالية، وذلك لتمكين توظيف الشباب بالقيام بالأعمال الأكثر خطورة.

٢,٤ آلاف طن نقلتها سكك فرع حمص في ٤ أشهر

محمود لـ«الوطن»: إعادة إقلاع مشروع محطتي المدينة الصناعية وخنيفيس الجديدة بتكلفة ٣,٢ مليارات ليرة

| حمص- نبال إبراهيم

كشف مدير فرع المؤسسة العامة للسكك الحديدية في حمص محسن محمود لـ«الوطن» أن مجموع الحمولات المحملة والمفرغة التي تم نقلها عبر القطارات من المرافئ السورية باتجاه حمص وبالعكس منذ بداية العام وحتى أواخر شهر نيسان الماضي بلغت نحو ٢٠٤ آلاف طن، بنسبة زيادة وصلت إلى نحو ٣٠ بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٨.

ولفت محمود إلى أن معظم التفريعات السككية المخدمة لقطاع حمص عادت إلى وضعها السابق وتم استثمارها ومنها (تفريعة صومعة شنشار وتفريعة مصفاة حمص لنقل الفيول والخط الواصل إلى مناجم الفوسفات وتفريعة معمل زيوت سادكوب الدخول وتفريعة معمل الأسمدة)، وذلك بالتوازي مع إعادة تأهيل وتفعيل مباني المحطات والآليات والمستودعات اللازمة لاستمرار العمل.

وأشار إلى الانتهاء من إنجاز كامل أعمال التأهيل في المباني المدرجة على الخطة الاسعافية في محطة كفر عايا منذ الشهر، مشيراً إلى أنه يتم العمل حالياً على تخديم هذه المباني بالكهرباء والمياه والصرف الصحي وفق عقود مبرمة مع شركة التعمير والسورية للشبكات والمتوقع الانتهاء من كامل الأعمال لتكون جاهزة ووضعها بالاستثمار خلال مدة أقصاها شهر بما يضمن استمرار عمل القطارات والورش ذات العلاقة، على حين يتم العمل حالياً على إعداد الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل المباني الإدارية الأخرى في محطة كفر عايا ووضعها بالخدمة ومنها الإدارة الفرعية ومبنى الحركة وباقي المستودعات وغيرها.

وأكد محمود إعطاء أمر المباشرة للشركة العامة للتعمير (فرع المنطقة الوسطى) لإعادة إقلاع مشروع محطة المدينة الصناعية في حسياء ومحطة خنيفيس الجديدة المخدمة لتفريعة المدينة الصناعية بموجب عقد مبرم مع الشركة بتكلفة ٣ مليارات ليرة سورية، منوهاً بأن هذا المشروع من المشروعات الإستراتيجية العامة نظراً لتخديم المدينة الصناعية في حسياء ووصلها بالشبكة السككية، حيث سيعمل هذا المشروع السككي بعد إنجازه على تأمين المواد الأولية اللازمة من المرافئ السورية والمحافظات السورية باتجاه المدينة الصناعية وتسويق المنتجات من المنشآت الصناعية في حسياء إلى مختلف المحافظات والمرافئ عبر مسار الشبكة السككية.

وأضاف: إن العمل والتنسيق مستمر مع كل من فرعي دمشق وحماة عبر المديريات المركزية للإدارة لإعادة الربط بين فرعي حمص ودمشق وفرعي حمص وحماة سككياً، وتم مؤخراً الوصول إلى صوامع الناصرية في ريف دمشق وتفريغ مادة القمح اللازم للمطحنة عبر القطارات، موضحاً أن جميع ما تم إنجازه من أعمال إعادة الصيانة والتأهيل تم بخبرات وسواعد عمال المؤسسة وخاصة ما يتعلق بصيانة الخطوط الحديدية وإعادة تأهيلها والأدوات المحركة والمتحركة من قاطرات وشاحنات وعربات والأدوات والمعدات، مضيفاً: وتم بالتوازي العمل على إعادة تأهيل الكوادر والعناصر للتمكن من المتابعة بالعمل.